



حسام محمد عبد المعطي (إعداد وتحرير).- المغاربة في مصر خلال القرن الثامن عشر (الإسكندرية، مصر: مكتبة الإسكندرية، إدارة المشروعات الخاصة، 2015)، 286 ص.

Ḥusām Muḥamad 'abd al-ma'tī (i'dād wa taḥrīr).- *Al-Maghāribā fī Misr khilāl al-qarn at-thāmin 'ashar*, (al-'Iskandariyya, Misr: maktabat al-'Iskandariyya, 'idārat al-mashru'āt al-khāṣa, 2015), 286p.

يدخل كتاب المغاربة في مصر خلال القرن الثامن عشر لحسام محمد عبد المعطي، الصادر عن مكتبة الاسكندرية سنة 2015، في إطار الدراسات التاريخية التي حاولت التتبع الدقيق لحركة الأفراد والجماعات نحو مصر عبر قرن من الزمن، وقد اعتمدت هذه الدراسة على منهج جاور بين الدراسة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، وشكلت فرصة لاطلاع القارئ العربي على موضوع فاعل في الزمن؛ ويتعلق الأمر بموضوع الهجرة من خلال أبعاده المتعددة، بلاد الهجرة وبلاد الاستقبال والحمولة الثقافية والاقتصادية والسياسية وظاهرة الاندماج.

لقد أعطت هذه التوجهات، الواردة في هذا المؤلف، فرصة لمعرفة الحركة التجارية في بعدها الدولي بين الشرق والغرب اعتمادا على المؤسسة الدينية التي يمثلها موسم الحج باعتباره فرصة لأداء المناسك، وفي الوقت نفسه لقاء تجاريا بامتياز. وانطلاقا من ذلك، تدخل هذه الدراسة في إطار القراءة متعددة التوجهات، فهي تنطلق من القراءة الأحادية للعائلات الفاسية، باعتبارها تشكل حصة الأسد من المهاجرين المغاربة في اتجاه المشرق لأسباب تفصل فيها هذه الدراسة، نحو منطق الدراسات التاريخية التي تنطلق، منهجيا، من الميكرو تاريخ نحو إطار أشمل يدخل في إطار الماكرو تاريخ.

انطلق المؤلف، ولو لم يعبر عن ذلك في عنوان دراسته، من التأريخ للعائلة ومن خلالها للبحث في بنية أشمل للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجال الاستقبال، مصر، باعتبارها في زمن الدراسة محور التجارة العالمية، حيث تشكل معبرا دينيا نحو مكة

وعلميا نحو الأزهر، وهي حركية تتجه نحوها إما عن طواعية أو للضرورة القسرية انطلاقا من الأندلس وتبكتو وفاس واسطنبول نحو الحجاز واليمن والهند.

تعددت توجهات القراءة في هذه الدراسة، عن وعي أو غير وعي، وانطلاقا من المرجعيات النوعية المعتمدة مثل أرشيف المحاكم الشرعية وحجج الوقف، من خلال مقارنة متميزة لأبعاد متعددة ومعقدة ترتبط بالديمغرافيا التاريخية حين تتعامل مع وثائق التركة والتاريخ الاقتصادي ونلامس أنواع المنتوجات ومكاييلها وأثمانها والوسائل المستعملة في النقل، أو حين نلامس تقلبات السوق والانتاج والاستيراد والتصدير مع استحضار الإنتاج المحلي، كما استحضرت الدراسة التاريخ السياسي عندما لامست العلاقة بين السلطة والمال أو السلطة والعلم.

استطاع المؤلف، من خلال هذا التنوع المعقد، تقريب القارئ لتفاصيل المهاجر المغربي الفاسي، ومعه التطواني والمراكشي والسلاوي، الذي استطاع تحقيق التميز داخل المجتمع المصري بكل تناقضاته السياسية والاجتماعية والثقافية، واستطاع بلغة العصر تحقيق الاندماج، بل التحكم في دوايب اللعبة الاقتصادية والمالية والسياسية والثقافية من خلال التأقلم والتلون مع تقلبات السوق ومنطقه من جهة، وتعقيدات البنية السياسية في استقرارها وأزماتها.

لقد اعتمد المؤلف أسلوبا مبسطا ومنسجما استطاع من خلاله تقريبا من العصر الذي يكتب عنه ومن الحياة العامة التي كانت تعرفها القاهرة؛ ومنها مصر زمن الدولة العثمانية، وزمن سلطة المماليك، وزمن الحملة الفرنسية التي كانت أساسا لحل معضلة فرنسا الاقتصادية في تلك الفترة.

تعتمد القراءة المنهجية والتبسيطية التي نقترحها لتقديم كتاب المغاربة في مصر خلال القرن الثامن عشر على مسارين أساسيين، يتمثل الأول في منطق بنية الكتاب الذي يتضمن بعدين؛ بعد أضع له العنوان التالي: "من الهجرة نحو مسببات الاستقرار والاندماج"، ويتضمن الفصول الثلاثة الأولى للكتاب، أما البعد الثاني فأمثله بالعنوان التالي: "من الاندماج نحو الفاعلية والتأثير في البنية الاقتصادية السياسية والثقافية لمجال الاستقبال، مصر"، ويتضمن الفصول الثلاثة الأخيرة. أما المسار الثاني، فله علاقة بالبناء المنهجي وأهمية الكتاب التاريخية، وما يفتحه من مقاربات جديدة في البحث التاريخي.

إن المعرفة التاريخية المراد تحقيقها في هذه الدراسة تكمن، أساساً، في محاولة الانطلاق من الأسر المغربية التي انطلقت من مدن مغربية بعينها وهي التي استقبلت اليهود والمورسكيين الذين هاجروا بعد سقوط غرناطة إلى المغرب واستقروا في فاس وتطوان وسلا بشكل أساسي، وفي مراكش ومكناس بشكل ثانوي، حيث أن الأصل في المراجعيات المعتمدة في هذا الكتاب تعود إلى هذه المجالات، فنحن أمام مهاجرين غير عاديين يمثلون مجتمع حضري، ذي مرجعية ثقافية متنوعة، يتقن فن الربح والخسارة من خلال ممارسة التجارة أصلاً.

إن هذه القراءة تسمح لنا بطرح مقاربتين من الفهم حيث حاول المؤلف أن يجعلنا نستشفهما من خلال مؤلفه، تندرج المقاربة الأولى من الفهم في إطار ما يمكن تسميته بالفهم العام الذي يكمن في صعوبة دراسة عائلة أو جماعة أو مجموعة دون الانطلاق من الأفراد أنفسهم، من خلال تصرفاتهم والعلاقات التي نسجوها فيما بينهم، فقد رسم لنا المؤلف من خلال المسار الأول بيوغرافيات منتقاة لأهم الأسر الفاعلة في مصر في مجال الاقتصاد والتجارة والمال والسياسة، معتمداً منطق سبب الهجرة الذي بحث له فيها عن مبرر داخل المغرب، متجاوزاً لمنطق جينة أساسية تتوفر في العناصر الفاسية والعناصر ذات الأصول اليهودية المنتمية لما عرف في تاريخ المغرب بمجموعة "البلديين"، وهي التجارة ومنطق الربح والخسارة ومنطق التأقلم مع تقلبات السوق وهو ما تبين باللموس في مضامين الفصول الثلاث الأولى من هذا المؤلف. إذن نحن أمام دراسة بيوغرافية لأسر وشخصيات أثرت بأشكال متفاوتة في المشهد التجاري والاقتصادي والسياسي والثقافي المصري والعالمي بمنطق المركزية الاقتصادية لمجال مصر ومحيطه.

إن نجاح المغاربة في مصر لم يكن صدفة وهجرتهم إليها لم تكن كذلك، ولكن كان موسم الحج فرصة دينية وتجارية بامتياز بحيث شكلت القاهرة بخاناتها مركز التوقف، ولما لا الاستقرار. لقد كان هذا المسار الأول فرصة لقارئ هذا الكتاب المميز للتعرف عن كثر عن أنواع المواد المتبادلة وأثمانها ومكاييلها ورواجها وكسادها وتقلبات السوق، كما شكلت أداة لتخصص كل عائلة في مجال دون آخر والوزن الذي تمثله داخل البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلاد الاستقبال.

وتندرج المقاربة الثانية من الفهم، التي يمكن استنباطها من هذه القراءة، في إطار ما يمكن تسميته بالفهم الخاص، أو ما أسميته بالفاعلية في المسار الثاني التي تتجاوز البعد العام الذاتي البراگماتي نحو الفاعلية في المحيط، من خلال تنظيم مهنة التجارة وتديرها

والتحكم في توجهات السوق، وهو ما يؤكد التحول من الهجرة نحو الاندماج المؤثر في اقتصاد السوق، فمؤسسة الشهبندر، ولو أنه في الأصل منصب شر في فهو في حقيقة الأمر منصب سياسي واقتصادي بامتياز، ما يؤكد أن وصول المغاربة إلى هذا المنصب يؤكد مدى تأثيرهم في المشهد التجاري في مصر ومحيطها، وبقدر ما استطاع المغاربة أن يكونوا فاعلين في البنية التنظيمية، بقدر ما استطاعوا تنظيم الأسواق والخانات، وخلق شبكات للتجارة والتمويل، وتأسيس الوكالات والتمثيلات التجارية في أهم الأسواق المحلية والعالمية، حيث أدخلوا مجموعة من الممارسات التي أضحت قاعدة للتداول التجاري مثل الائتمان والقروض والرهن، والتي استفاد من التحكم في عملياتها كبار التجار وخاصة منهم المغاربة، ما سمح لهم، من خلال العلاقات التي نسجوها مع سلطة المال، أن يصبحوا مؤثرين في التناقضات التي عرفتتها السلطة الحاكمة خاصة لحظات الأزمات السياسية، وهو ما يشكل البعد الأول في مسار الاندماج، البعد الثاني الذي يؤسس لهذا المسار له علاقة بالبعد الاجتماعي الذي أسسه المؤلف حول عدة قضايا، حددها في بنية الطائفة المغربية ومدى سيرها عن طريق الزواج والمصاهرة إلى الخروج من بوتقة الانغلاق نحو الاندماج في المجتمع المصري، خاصة على مستوى الجيل الثاني والثالث والرابع، بحيث أضحت مؤسسة الزواج أداة للحراك الاجتماعي، فقد سمح امتلاك المغاربة للثروة دخولهم إلى دواليب النخبة السياسية، إما عن طريق الانضمام إلى الفرق العسكرية أو عن طريق الزواج. ولم يفد المؤلف أن يتطرق للطلاق، الذي قاربه من خلال الوثائق التي تميز النزعة الذكورية في المجتمع.

فاعلية المغاربة كذلك تمثلت، في هذا المؤلف، من خلال قراءته للأسرة المغربية من الداخل انطلاقاً من مقارنة بنيتها التي تحمل ثقافة أصلية نقلتها معها من بلا الهجرة وتفاعلت بواسطتها مع ثقافة الاستقبال، حيث أثرت وتأثرت بها، الفاعلية كذلك تبرز من خلال الأثر الذي خلفه المغاربة في البنية الحضارية والعمرانية في مصر من خلال بناء الوكالات والزوايا والمساجد، والتي أثبت المؤلف من خلالها الاندماج الفعلي للأسر المغربية في المجتمع المصري بكل المقاييس، ناهيك عن العلاقة بين المال والعلم والأثر المباشر وغير المباشر في أول مؤسسة دينية في البلاد، الأزهر الشريف، الذي أسس لنفوذ علمي سياسي أطر المجتمع ضد تجاوزات السلطة، وهي المؤسسة التي اعتمدها محمد علي بداية القرن التاسع عشر للقضاء على سلطة المماليك.

إن مقاربتى الفهم التي يقترحها هذا المؤلف ترتبط بالهدف العام الذي يريد الكاتب إيصاله إلى قارئه، والمتمثل أساسا في قراءة ثانية للمجتمع المصري في مستويات متعددة من خلال جزئية العائلة، ومن خلال وثائق في مجملها تهم بشكل أساسي العائلات المغربية التي هاجرت واستقرت في مصر خلال القرن الثامن عشر حيث يعتبر هذا القرن مرحلة التمهيد، على جميع المستويات، لانسلاخ مصر عن الإمبراطورية العثمانية نحو بناء شخصية مستقلة لعب فيها العنصر المهاجر، من المغرب وغيره، دورا أساسيا بل رياديا. المعطى المنهجي الثاني الذي يكتسي أهمية بالغة في تجديد الكتابة التاريخية، يتمثل في الطريقة التي نقل لنا بها المؤلف معلومات عن الممارسات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تمكننا من كتابة تاريخ اقتصادي متجدد اعتمادا، كما قال العروبي، على التأريخ بالعدد من خلال اعتماد وثائق المحاكم الشرعية ووثائق الأوقاف، كما أن هذه الوثائق تسمح لنا بتتبع البنية الديمغرافية لهذه العائلات، وهو ما يسمح لنا بدراسة نوعية لمؤسسة العائلة عن طريق تتبع عمليات الزواج والولادات والوفيات اعتمادا على وثائق التركات التي تتضمن إحصائيات بديلة غير مباشرة خاصة حينما تغيب أو تنعدم الاحصائيات الرسمية.

إن هذا الكتاب يمثل توجهها مميزا في الكتابة التاريخية جاور فيه المؤلف بين التاريخ الجزئي والشامل، كما أنه يفتح منهجا للتعامل مع نوع مميز من الوثائق ووثائق المحاكم الشرعية التي تزخر بمعلومات من المؤكد أنها ستسمح بقراءات أخرى للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي والديمغرافي.

عبد الكريم مدون  
جامعة ابن زهر بأغادير